

خلال ترؤسه مجلس الوزراء.. خادم الحرمين الشريفين:

الملكة ماضية في تنفيذ جميع سياساتها الرامية إلى المزيد من تحقيق قوة ومثانة الاقتصاد السعودي الملك يوجه جميع القطاعات ذات الصلة بتقديم أقصى الجهود التي تحقق راحة أهالي العيص



«واس»



الملك مترئسا جلسة مجلس الوزراء



السماح باستيراد السلع والمنتجات الفلسطينية واستمرار تحمل الدولة الرسوم الجمركية

واس. جدة

رأس خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، حفله الله الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء مساء أمس الاثنين، في قصر السلام بجدة.

وفي مستهل الجلسة، هنأ خادم الحرمين الشريفين الشعب السعودي والشعوب العربية والإسلامية في مختلف دول العالم، بحلول شهر رمضان المبارك الذي حقق الله سبحانه خلاله لأمة الإسلام العديد من الإنجازات، وخصه الله عن سائر الشهور بفضل وبركة أيامه ولياليه وجعل فيه ليلة هي خير من ألف شهر، ودعا الملك المفدى الجميع إلى استشعار معاني هذا الشهر الفضيل وأيامه العظيمة ولياليه المباركة بالمحبة والأخوة والتعاون والتكاتف والتسامح والتراحم، اقتداء برسول الله سيدنا محمد بن عبدالله صلى الله عليه وسلم وهدية الكريم، والمسارة إلى تجسيد معاني الأخوة والتلاحم وتجاوز الخلافات والترفع عن الصغائر والمبادرة للنظر إلى كل ما يسهم في خير الأمة وصلحتها

وعزها، واستثمار حلول هذا الشهر المبارك للمراجعة ومحاسبة النفوس. وأوضح معالي وزير الثقافة والإعلام الدكتور عبدالعزيز بن محيي الدين خوجة، عقب الجلسة، أن خادم الحرمين الشريفين أطلع المجلس على البحوث والمشاورات والاتصالات التي جرت خلال الأيام الماضية مع بعض قادة الدول ومبعوثيهم حول مختلف الأحداث والتطورات السياسية والاقتصادية في المنطقة والعالم.

وقال معالي وزير الثقافة والإعلام إن المجلس أعرب عن تقديره للاهتمام الذي يولييه الملك المفدى للتعليم والتعليم العالي خاصة ومن ذلك صدور موافقته الكريمة أمس على إنشاء أربع جامعات جديدة في كل من الدمام والخرج وشقراء والمجعة لتشكّل رافداً لنظيراتها في مناطق المملكة للإسهام في الإعداد الأمثل لأجيال مؤهلة للعطاء لبناء الوطن والسير به لآفاق الرقي والتقدم.

وبيّن أن المجلس استمع وبتوجيه كريم إلى إيجاز من صاحب السمو

الملك الأمير نايف بن عبدالعزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية، حول عودة الأمور - بفضل الله - إلى طبيعتها في مركز العيص والسماح لأهاليه بالعودة إلى منازلهم وجهود مختلف القطاعات ذات الصلة في تقديم العون والمساندة للسكان العائدين، وتأمين سلامتهم وأمنهم وضرورة التزامهم بالتعاون مع الجهات المعنية بعدم الذهاب إلى المناطق الواقعة ضمن دائرة الخطر والمباني الآيلة للسقوط.

وقد وجه خادم الحرمين الشريفين أيده الله جميع القطاعات ذات الصلة بتقديم أقصى الجهود التي تحقق راحة وطمأنينة وسلامة أهالي العيص إثر عودتهم، داعياً الله أن يحفظ هذه البلاد من كل سوء.

كما استمع المجلس إلى عرض من معالي وزير المالية حول تقرير صندوق النقد الدولي عن مشاورات

المادة الرابعة مع الملكة لعام 2009م، والذي أكد أن الملكة العربية السعودية واجهت الأزمة المالية العالمية الحالية بأساسيات اقتصادية قوية، وعملت على تعزيز مركزها الاقتصادي الكلي وتقوية قطاعها المالي وتنفيذ إصلاحات هيكلية لدفع عجلة النمو بقيادة القطاع الخاص، وتوجت ذلك باحتلالها المرتبة الأولى بين الدول العربية لأربع سنوات متوالية والمرتبة السادسة عشرة على مستوى العالم في تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الذي يصدره البنك الدولي.

وقد أكد المجلس أن الملكة ماضية بعون الله في تنفيذ جميع سياساتها وإجراءاتها وإصلاحاتها الرامية إلى المزيد من تحقيق قوة ومتانة الاقتصاد السعودي، وتعزيز الثقة بقدرته على الصمود في مواجهة تلك الأزمة العالمية الراهنة.

وأضاف معاليه أن المجلس أشار باعتزاز بالغ إلى إنجازات الأجهزة

الأمنية في الملكة في متابعة وملاحقة عناصر التخريب ومعتنقي الفكر الضال وداعميهم ومنها نجاح الأجهزة الأمنية - بتوفيق الله - في القبض على أربعة وأربعين عنصراً من شبكة منظمي ومعتنقي الفكر الضال التي تستهدف زعزعة أمن الوطن والمواطن والعبث بمقدراته. واختتم وزير الثقافة والإعلام بيانه بأن المجلس عقب اطلاعه على جدول الأعمال اتخذ القرارات

التالية:
أولاً:

وافق مجلس الوزراء على اتفاق بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن التعاون في المجال الأمني الموقع في مدينة الرياض بتاريخ 3/6/1430هـ الموافق 27/5/2009م وذلك بالصيغة المرفقة بالقرار.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. ثانياً:

وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي وزير الصحة - أو من ينيبه - بالتوقيع على مشروع مذكرة تفاهم حول التعاون في المجال الصحي بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة دولة قطر في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار وذلك في إطار مجلس التنسيق السعودي القطري ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثاً:
وافق مجلس الوزراء على تفويض معالي رئيس مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الفرنسي في شأن مشروع اتفاقية تعاون بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية فرنسا في شأن تطوير الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتوقيع عليه في ضوء الصيغة المرفقة بالقرار ورفع ما يتم التوصل إليه لاستكمال الإجراءات النظامية.

رابعاً:

بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (75/114) وتاريخ 13/2/1430هـ قرر مجلس الوزراء الموافقة على إضافة العبارة التالية ((كما يستوفى رسم قدره (10 في المائة) من قيمة المثل عند انتقال الملكية بطريق آخر غير البيع عدا حالات الإرث أو الوصية أو الوقف أو الهبة أو التنازل بلا مقابل لأحد الأقارب من الدرجة الأولى أو التبرع للجهات الخيرية كالأوقاف ونحوها)) إلى نهاية المادة (الأولى) من قرار مجلس الوزراء رقم (149) وتاريخ 25/11/1377هـ المتوج بالرسوم الملكي رقم (44) وتاريخ 29/11/1377هـ.

وقد أعد مرسوم ملكي بذلك. خامساً:

وافق مجلس الوزراء على استمرار العمل بالفقرتين (1) ، (2) من قرار مجلس الوزراء رقم (7) وتاريخ 1/1/1422هـ المتعلق بالسماح باستيراد السلع والمنتجات

الفلسطينية واستمرار تحمل الدولة الرسوم الجمركية الخاصة بذلك لمدة سنة أخرى ابتداءً من 11/9/1430هـ. سادساً:

وافق مجلس الوزراء على تعيينات على وظيفة (سفير) و (وزير مفوض) والمرتبة الرابعة عشرة وذلك على النحو التالي:

- تعيين فهد بن عبدالرحمن بن محمد الراجح على وظيفة (سفير) بوزارة الخارجية.

- تعيين موفق بن محمود بن أحمد حافظ على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

- تعيين الدكتور عبدالرحمن بن غرمان بن غيثان الشهري على وظيفة (وزير مفوض) بوزارة الخارجية.

- تعيين عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن عبدالعزيز المقبل على وظيفة (مدير عام الشؤون الإدارية والمالية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة التجارة والصناعة.